

دور رقمنة إدارة الضرائب في تحسين الإيرادات الجبائية في الجزائر "دراسة تحليلية للفترة 2015-2023"

The role of digitizing tax administration in improving Tax revenues in Algeria

"An analytical study Covering the Period from 2015 to 2023"

إكرام ماضي¹، لياس قلاب ذبيح²¹ جامعة 8 ماي 1945، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، الجزائر، madi.ikram@univ-guelma.dz² جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد ، kallab.lies@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2025/09/15

تاريخ القبول: 2025/07/25

تاريخ الاستلام: 2024/12/06

ملخص:

في ظل تبني الجزائر مشروع الجزائر الالكترونية الذي يرمي الى رقمنة إدارتها، هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور رقمنة إدارة الضرائب في تحسين الإيرادات الجبائية في الجزائر، وذلك بالقيام بدراسة تحليلية للحصيلة الجبائية للفترة الممتدة من سنة 2015 الى سنة 2023، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي.

ومن أبرز نتائج الدراسة، إثبات أن رقمنة إدارة الضرائب أدت الى الرفع من الحصيلة الجبائية في الجزائر، وأن تجسيد مشروع الرقمنة قد تم تعميمه على أغلب المديريات والمراكز الجوارية للقطر الجزائري، ومع ذلك فإن نجاح وفعالية عملية الرقمنة تواجهها بعض التحديات القانونية، البشرية، والمادية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، إدارة الضرائب، الإيرادات الجبائية، التصريحات الالكترونية.

تصنيفات JEL: H21، H26، O33.

Abstract:

Under Algeria's adoption of the "Electronic Algeria" project, which aims to digitize its administration, this study aims to examine the role of tax administration digitization in improving tax revenues in Algeria. The study conducts an analytical assessment of tax revenue performance during the period from 2015 to 2023, utilizing descriptive and analytical approaches.

The findings reveal that the digitization of tax administration has significantly enhanced tax revenue collection in Algeria. Furthermore, the implementation of the digitization project has been widely applied across most tax directorates and local centers nationwide. However, the process of digitization still faces several challenges, particularly in legal, human, and material aspects.

Keywords: Digitalization; Tax Administration; Tax Revenues; Electronic Declarations.

Jel Classification Codes :H21, H26, O33.

1. مقدمة:

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع والتحول الرقمي الذي يشهده العالم في عصرنا الحالي، أصبحت الرقمنة ضرورة ملحة في جميع القطاعات، إذ تسعى دول العالم لمواكبة هذا التطور بما في ذلك الدول النامية، ولا يخلو القطاع الاقتصادي من هذا التحول وخاصة النظام المالي والضريبي، فالضرائب تعد من أهم مصادر الدخل الحكومي إذ تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريعها وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ولكن يبقى مشكل التهرب الضريبي آفة تؤرق الدول وتحديًا كبيرًا يواجه الاقتصاديات العالمية، من هذا السياق تبرز أهمية رقمنة إدارة الضرائب لتحسين البنية التحتية وهيكلة الإدارة الضريبية وكفاءة أنظمتها لتحسين القاعدة الضريبية وتعزيز الشفافية وكفاءة التحصيل الضريبي.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتبني تكنولوجيا المعلومات ورقمنة أنظمتها وخاصة المالية، وقد قطعت شوطا كبيرا في ذلك، وهذا ما نسعى اليه من خلال دراستنا بإظهار أثر رقمنة الإدارة الضريبية على الإيرادات الجبائية من خلال تحليل البيانات قبل وبعد التحول الرقمي لإدارة الضرائب لتحديد مدى أهمية الأنظمة الرقمية في زيادة الوعي والامتثال الضريبي، والمعوقات التي تواجهها. على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

الاشكالية: كيف تؤثر رقمنة إدارة الضرائب في دعم الحصيلة الجبائية في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2015 الى سنة 2023؟
والتي نشق منها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما مدى تأثير جودة الخدمات الالكترونية في سيرورة التصريجات الجبائية؟
- كيف تساهم الرقمنة في الرفع من الإيرادات الجبائية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- للإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية نقترح جملة من الفرضيات على النحو التالي:
- اعتمدت الجزائر على رقمنة إدارة الضرائب لتسهيل الخدمات الالكترونية.
 - أدت رقمنة إدارة الضرائب إلى تحسين الحصيلة الجبائية في الجزائر للفترة 2015-2023.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاهتمام الكبير والمتزايد لتكنولوجيا المعلومات والتي أصبحت ضرورة حتمية لمواكبة العصرية وزمن الاقتصاد الرقمي، إذ تعتبر رقمنة النظام الضريبي من أبرز التحديات التي تعتمد عليها الدولة في مشروع الجزائر الالكترونية، لذا تأتي هذه الدراسة لمعرفة مدى تقدم رقمنة الادارة الضريبية ومدى مساهمتها في تحسين التصريح الجبائي والزيادة في الحصيلة الجبائية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في تحديد مدى مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر على تحسين الحصيلة الجبائية وذلك للفترة الممتدة من سنة 2015 الى سنة 2023، مع تقييم واقع رقمنة الإدارة الضريبية ومدى تقدم خدماتها الالكترونية وكفاءتها لتسهيل عملية سيرورة التصريجات الجبائية وزيادة الوعي والامتثال الضريبي من قبل المكلفين بالضريبة.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال عرض البيانات المتمثلة في الإيرادات الجبائية وتطورها في الفترة الممتدة من 2015 الى 2023 وتحليلها لمعرفة مدى تأثير الرقمنة على الرفع من الحصيلة الجبائية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة الدعامات والقاعدة الأساسية التي من خلالها يسعنا الاطلاع بجوانب الموضوع ووضع أسس وخطة الدراسة، وللدراسة الجيدة لموضوعنا نقدم بعض الدراسات السابقة التي اهتمت برقمنة الادارة الضريبية والايادات الجبائية:

مقال من اعداد الباحث قوادي محمد بعنوان رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 06، العدد 02، 2022؛ يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية، بالاعتماد على المنهج الوصفي لمعالجة موضوع الرقمنة كتوجه حديث لعصرنة الإدارة الضريبية، والمنهج التحليلي لإعطاء صورة واضحة للرقمنة وانعكاساتها على النظام الضريبي والرقابة الجبائية، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها أن تبني نظام جبايتك متركز على عمليات التصريجات الجبائية وعمليات التحصيل الجبائي فقط وهذا مآدى إلى عدم تفعيل الرقابة الجبائية .

مقال من اعداد ط.د قناص علي و د. زين يونس بعنوان التصريجات الجبائية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية (دراسة حالة: مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات)، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، نشر بتاريخ 31/12/2021

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة التصريجات الجبائية الكترونيا في تحسين وزيادة الحصيلة الجبائية من خلال مواصلة الجزائر تطبيق عصرنة الادارة الجبائية في جانبها المتعلق بالرقمنة، حيث قسمت الدراسة الى جانب نظري ويشمل المفاهيم النظرية المتعلقة بالتصريجات الجبائية وعصرنة الادارة الجبائية، وجانب تطبيقي يدرس مدى انعكاس التصريجات الالكترونية على التحصيلات الضريبية وذلك بالاستناد الى دراسة استبائية، اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي والمنهج الاحصائي والتحليلي، حيث توصل الى أن التصريجات الجبائية الإلكترونية لها دور ايجابي في تحسين وزيادة الحصيلة الجبائية رغم العراقيل والصعوبات.

مقال من اعداد الباحثين اسماعيل بن محمد بن عبد الله نورية، وشيما بنت حميد بن عبد الله العبوي بعنوان أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية)، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، المجلد 02، العدد 01، نشر بتاريخ: 20/03/2021

تهدف هذه الدراسة إلى وصف أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية، بالاعتماد على المنهج الوصفي، والذي تم من خلاله التوصل إلى بعض النتائج أهمها: التفكير في وضع شبكة إلكترونية تربط مركز الضرائب بمختلف الإدارات والهيئات الحكومية لتسهيل عملية تبادل المعلومات، عصرنة الإدارة الجبائية من حيث الوسائل التقنية والموارد البشرية خاصة في جانب الرقابة الجبائية، فتح حوار مع المكلفين لمعرفة مدى رضاهم بخدمات مركز الضرائب، ضرورة نشر الوعي والحس الضريبي حتى تتجسد لدى المجتمع مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هناك العديد من الدراسات السابقة تناولت موضوع عصرنة إدارة الضرائب في جانبها الرقمي من جهة وعن الإيرادات الجبائية من جهة أخرى، وحسب ما توصلت إليه الدراسات السابقة المعتمد عليها في دراستنا نجد أن التصريجات الجبائية الالكترونية أدت الى تحسين الحصيلة الجبائية، وأن الجزائر تشهد تقدم ملحوظ في مشروع الرقمنة في ما يخص عملية التحصيل لا الرقابة، وتتميز دراستنا عن ما سبقها في تحديث ما توصل اليه مشروع رقمنة إدارة الضرائب في الجزائر، وإبراز مساهمة الرقمنة في زيادة الإيرادات الجبائية وذلك من خلال دراسة تحليلية للحصيلة الجبائية من سنة 2015 الى سنة 2023 للفصل بين فترة ما قبل الشروع في التحصيل الالكتروني وذلك من سنة 2015 الى 2017، وفترة ما بعد تطبيق التحصيل الالكتروني من سنة 2017 الى 2023، والمتوقع أن الجزائر أضاعت الكثير

من الوقت والجهد بين فكرة المشروع وتحسينه وبالتالي الزيادة في الأعباء، إذ لا تزال إلى الآن لم تطبق جميع الأهداف المسطرة خاصة في جانب الرقابة والتدقيق الجبائيين وهي أهم خطوة في المشروع إذ تسعى الحكومة من خلالها إلى الحد من الغش والتهرب الضريبيين.

2. الإطار النظري للدراسة

سنستطرق في هذا الجانب إلى مفهوم الرقمنة، إدارة الضرائب، والعلاقة التي تربط بينهم.

1.2 مفهوم إدارة الضرائب

إدارة الضرائب هي إحدى المديرية التابعة لوزارة المالية، وهي همزة الوصل بين المكلفين بالضريبة والدولة إذ تختص بالتشريع القانوني للضرائب وتحصيلها وكذلك الرقابة الجبائية وسن غرامات مالية على المخالفين للقوانين الجبائية.

1.12. تعريف إدارة الضرائب:

تعرف إدارة الضرائب بأنها الجهة الإدارية المختصة بتنفيذ التشريعات الضريبية ووضعها موضع التطبيق السليم بغية الوصول إلى الهدف التشريعي، وبهذا تمارس الإدارة الضريبية دور فعال ومساند للعمل التشريعي من خلال اقتراح التشريعات الجديدة والتعديلات على التشريعات القائمة وذلك بحكم علاقتها وتمازجها المباشر مع الواقع الضريبي العملي (الزبيدي، 2014، صفحة 66).

2.1.2 وظائف إدارة الضرائب:

لإدارة الضرائب العديد من الوظائف بداية بسن وتشريع القوانين الجبائية إلى السهر على تنفيذها ويمكن تلخيص وظائفها على النحو التالي: (عباد، 2022، صفحة 61)

1.2.1.2 التخطيط:

التخطيط الضريبي أولى الوظائف التي تقع على عاتق الإدارة الضريبية يتمثل في عملية اتخاذ القرارات قبل بدء العمل المطلوب، ويتم من خلال تحليل الأوضاع القائمة والتنبؤ بالأوضاع المستقبلية لتحديد الأهداف الواجب تحقيقها ورسم السياسات والخطط على ضوءها لتحسين الأداء ورفع الكفاءة وتنسيق الأنشطة.

2.2.1.2 التنظيم:

وهو عملية حصر للمهام الموكلة للإدارة الضريبية وتشكيل الهيكل التنظيمي مع اختيار أفراد الإدارة ومنحهم السلطات والصلاحيات التي تمكنهم من أداء عملهم على الوجه الأمثل.

3.2.1.2 التوجيه:

ويتضمن التوجيه إعداد النماذج المتعلقة بكافة عمليات الإدارة الضريبية وإصدار التعليمات المتعلقة بها، ثم إيصال كل هذه التوجيهات للمسؤولين وترغيبهم في العمل بها والإشراف على تطبيقها قصد ضمان تضافر الجهود وتوحيد المعاملة بين فروع الإدارة الضريبية.

4.2.1.2 الرقابة:

تسمح الرقابة في مجال الإدارة الضريبية بتقييم انجازات الإدارة وتحديد العقبات التي عرقلت تحقيق أهداف التخطيط الضريبي والعمل على تجنبها واكتشاف الأخطاء والانحرافات قصد تحليلها ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرارها في المستقبل.

2.2 مفهوم الرقمنة

الرقمنة *digitization* من المصطلحات الحديثة والرائجة في عصرنا الحالي والتي ظهرت من خلال التطور التكنولوجي والمعلوماتي وتعددت مفاهيمها حسب استخدامها:

فينظر ("تيري كاني" *Terry Kuni*) إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من شكلها الورقي إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البتات *Bits*)، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها (الرقمنة)، ويتم هذا بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة (علي و بوزيد، 2020، صفحة 44).

كما نجد أن الرقمنة عبارة عن عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي بغرض توفير أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات والحفاظ عليها لمدة أطول، وكذلك إيصالها إلى المستخدمين في كل أقطاب العالم وفق مصادر المعلومات المناسبة (محمد، 2022، صفحة 237).

بالنظر إلى كلا التعريفين تتفق في أن الرقمنة هي تحويل مصادر المعلومات والمحتويات الفكرية المتاحة من أشكال التخزين التقليدية كالمستندات والملفات الورقية والتسجيلات الصوتية إلى تنسيق رقمي ومعالجتها من أجل الحفاظ عليها وحمايتها من التلف.

3.2 رقمنة إدارة الضرائب:

مما لا شك فيه أن التحول الرقمي أصبح ضرورة حتمية وملحة في كافة الميادين لمواكبة العصرنة والتطور التكنولوجي، وفي زمن الاقتصاد الرقمي لا بد من رقمنة الإدارة الضريبية للحد من البيروقراطية الإدارية وزيادة الشفافية، تقليل التكاليف، وريح الوقت والجهد، وتقديم خدمات ذات كفاءة وجودة عالية وتلبي احتياجات كل من المكلفين بالضريبة وأعوان الإدارة الضريبية.

وتعرف الضرائب الإلكترونية على أنها عملية جمع وتقييم وإدارة العمليات الجبائية من خلال وسائل إلكترونية فهي إحدى الطرق التي تستخدم بها الحكومات في جميع أنحاء العالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين تقديم الخدمات ونشر معلومات الإدارة للمكلفين الضريبيين، أما النظام الضريبي الإلكتروني فهو عبارة عن منصة رقمية تمكن دافعي الضرائب من الوصول عبرها إلى جميع الخدمات التي تقدمها المديرية الضريبية مثل التسجيل للحصول على رقم تعريف جبائي، والدلاء بالتصريحات الضريبية والتقدم بطلب الحصول على شهادة الامتثال الضريبي (Ofurum, Amaefule, Okonya, & Amaefule, 2018, pp. 20-21).

من أبرز الأهداف التي تسعى إليها من خلال رقمنة الإدارة الضريبية كالاتي: (صالي و قاسي، 2021، صفحة 37)

- التقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية وما يتعلق بها من عمليات؛
- زيادة كفاءة الإدارة الضريبية من خلال تعاملها مع الأشخاص الطبيعيين والشركات؛
- اختصار وقت إنجاز وتنفيذ المعاملات المختلفة داخل الإدارة الضريبية؛
- الدقة والوضوح في تنفيذ العمليات المختلفة داخل الإدارة الضريبية؛
- تسهيل إجراءات الاتصال بين جميع الإدارات التي لها علاقة بالإدارة الضريبية؛
- تقليل استخدام الأوراق بشكل ملحوظ مما يؤثر إيجاباً على الإنجاز السريع والدقيق لمهام الموظف الضريبي؛
- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الإجراءات في العمل؛
- التقليل من مخاطر فقد المعلومات أو تلفها داخل الإدارة الضريبية.

4. مشروع رقمنة إدارة الضرائب في الجزائر:

في إطار تجسيد مشروع الجزائر الالكترونية والذي أطلقته الجزائر بهدف إدماج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مختلف القطاعات لتعزيز كفاءة وفعالية الإدارات وتحقيق التحول الرقمي، والذي كانت بدايته سنة 2008 كإعلان لبرنامج المشروع، تليها مرحلة تنفيذه التي بدأت منذ سنة 2009 بتصميم قواعد البيانات الوطنية والمواقع الالكترونية لبعض الوزارات، منذ ذلك الوقت الى الآن وهي تعمل بتحفظ وتحاول توسيع نطاق الرقمنة، وكخطوة أولى وضعت الاطار القانوني الذي يضبط ويمكن الإدارات من تنفيذ مشروعها وأهدافها بصورة سليمة، فهذه القفزة تستدعي سن قوانين وتشريعات خاصة بالتحول من التصريح الورقي الى الالكتروني.

1.4.2 الاطار القانوني للتحول الرقمي في إدارة الضرائب:

نجد أن المشرع الجزائري وضع قوانين وتعديلات لتكييف النظام الضريبي هو الآخر مع المتطلبات الرقمية الحديثة وتوضيح التزامات كل من الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة متمثلة في (للضرائب،
: https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/presentation.html#juridique (2023

1.1.4.2 التصريح الالكتروني:

- الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 جويلية 2008، يتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 23 (الجريدة الرسمية، رقم 42، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008).
- القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادتان 34 و 67 (الجريدة الرسمية، رقم 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016).

2.1.4.2 الدفع عن بعد:

- الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 جويلية 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 15 (الجريدة الرسمية، رقم 42، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008).
- القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادة 68 (الجريدة الرسمية، رقم 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016).

3.1.4.2 الإثبات بالكتابة والتوقيع الالكتروني:

- القانون رقم 05-10 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1426 الموافق 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم، المتضمن القانون المدني، المادة 44، قسم المسؤولية عن فعل الغير (الجريدة الرسمية، رقم 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005).

4.1.4.2 الشهادة الإلكترونية والتوقيع الالكتروني:

- الإطار القانوني الذي يحكم الشهادة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني محدد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1428 الموافق لـ 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق لـ 9 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات، بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية (الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 7 جوان 2007).

2.4.2. رقمنة إدارة الضرائب:

أما فيما يخص رقمنة الإدارة الجبائية فقد باشرت وزارة المالية برقمنة مديريتها وخاصة إدارة الضرائب حيث تعددت إنجازاتها الرقمية فنجد:

1.2.4.2 إنشاء موقع الكتروني رسمي للمديرية العامة للضرائب:

بغرض تسهيل الخدمة والتواصل بين مصلحة الضرائب والمواطنين تم انشاء موقع ويب www.mfdgi.gov.dz يسمح من خلاله الاطلاع على كافة المستندات والقوانين والمراسيم الجبائية، كما يمكن أيضا تحميل الوثائق والبلاغات الجبائية، وطباعة كشوفات والتصريحات والشهادات.

2.2.4.2 إجراء التقييم الجبائي عبر الانترنت:

قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة أشخاص طبيعيين أو معنويين خدمة عبر الانترنت تتيح لهم تقديم طلب التقييم الجبائي عبر الانترنت من خلال العناوين الالكترونية التالية:

www.mfdgi.gov.dz (التقييم الجبائي)

<https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

لهذا الغرض، تسمح هذه البوابة للمكلفين بالضريبة:

- متابعة معالجة طلباتهم المتعلقة بالتقييم الجبائي،
- بإصدار شهادة التقييم الجبائي،
- بالمصادقة على رقم التعريف الجبائي،
- بإدخال الاستفسارات المتعلقة بالتقييم الجبائي <http://nif.mfdgi.gov.dz>.

3.2.4.2 التصريحات الالكترونية:

1.3.2.4.2 بوابة التصريح والدفع الالكترونيين جبايتك:

عبارة عن فضاء الكتروني يسمح للمكلفين الضريبيين بإيداع تصريحاتهم عن بعد وكذا الدفع الالكتروني لضرائبهم ورسومهم بكل أمان وسهولة من خلال الولوج للرابط التالي <https://www.jibayatic.dz> ، دون تحمل عناء الذهاب الى مقر المديريات والمراكز التابعة لها، وخصصت هذه البوابة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات وإلى المراكز الضريبية، والمراكز الجوارية للضرائب، حيث لاتزال الى الآن تعمل على تحسين وتوسيع خدماتها.

2.3.2.4.2 بوابة التصريح والدفع الالكترونيين مساهمتك:

لا تختلف هذه البوابة عن سابقتها فهي الأخرى تهدف الى تسهيل الإجراءات الإدارية والتصريح والدفع عن بعد للضرائب والرسوم عبر الرابط <https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/index.html> #!، ونجدها على مستوى القباضات الضريبية والمراكز التي لا تحتوي على نظام جبايتك.

3.3.2.4.2 بوابة التصريح والدفع الالكتروني طابعكم:

تهدف المنصة الرقمية "طابعكم" الى تحسين وتسريع الاجراءات وتوفير عناء التنقل وتقليل الأعباء على المواطنين والمؤسسات مع ضمان حماية خصوصية البيانات والمعاملات. حيث تسمح هذه للمواطنين، في مرحلة أولية، بدفع حقوق الطابع المتعلقة بجواز السفر الصادر داخل الوطن، بطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة البيومترية باستخدام بطاقات الدفع : بطاقة الذهبية و بطاقة الدفع بين البنوك (CIB) ، وهذا على مدار اليوم و الأسبوع، و يمكن الاستفادة من الخدمات المقدمة من خلال هذه المنصة الجديدة بالولوج اليها عبر الرابط التالي <https://tabioucom.mf.gov.dz>:

4.2.4.2 البطاقة الالكترونية الوطنية للغشاشين:

عبارة عن ملف الكتروني يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذين يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات الضريبية أو الجمركية أو المالية، أو التجارية، ويتم تزويد هذا الملف من طرف المصالح المؤهلة للوزارة المكلفة بالمالية والمكلفة بالتجارة وبنك الجزائر، حيث توكل مهمة تسيير وتنظيم البطاقة للمديرية العامة للضرائب.(حمزة و بوعزة ، 2020، صفحة 28).

3. الجانب التطبيقي: دراسة حالة المديرية العامة للضرائب -الجزائر-

لإسقاط الجانب النظري على التطبيقي ومعرفة مدى تحقيق الرقمنة على أرض الواقع وأهميتها وأثرها على الحصيلة الجبائية، ارتأينا الى دراسة تحليلية للإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2023 بهدف تقييم أثر التحول الرقمي على تطور هذه الإيرادات، إذ تتضمن الدراسة تحليل البيانات المالية المرتبطة بالجباية ومقارنتها قبل وبعد تطبيق السياسات الرقمية لتكون سنة الفصل بيم المرحلتين هي سنة 2017 باعتبارها أول سنة انطلق فيها التحصيل الالكتروني، ولإنجاز الدراسة التحليلية تم الاعتماد على المنهج التحليلي والمقارن للبيانات الإحصائية المحصلة من المصادر الوثائقية والتقارير المالية المنشورة في المواقع الوطنية الرسمية.

5.3 الحصيلة الجبائية الإجمالية:

تعتبر الإيرادات الجبائية أهم إيرادات ميزانية الدولة وتغطي أعلى نسبة من النفقات العمومية، وكانت الحصيلة الجبائية الاجمالية في الجزائر للفترة الممتدة من 2015 الى 2023 كالآتي:

الجدول 1: تطور الإيرادات الجبائية الإجمالية من 2015 الى 2023 الوحدة:مليار دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المبلغ	4077,6	4164,8	4757,0	5061,5	5362,0	4019,9	4689,1	6812,7	7597,7
نسبة التغير في الحصيلة الإجمالية	-	2,14%	14,22%	6,40%	5,94%	-25,09%	16,65%	45,29%	11,52%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

التقارير السنوية لبنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels> (بنك الجزائر)

بيانات الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327> (الديوان الوطني للإحصاء)

من خلال الجدول 1 يتبين أن الحصيلة الجبائية تزايدت بوتيرة ضعيفة من سنة 2015 الى سنة 2016 بقيمة 87,2 مليار دج قدرت نسبة هذه الزيادة بـ 2,14%، واستمرت بالارتفاع سنة 2017 بقيمة 592,2 مليار دج أي بنسبة 14,22% وهي نسبة معتبرة تقابلها بداية تطبيق الرقمنة في مديرية كبريات المؤسسات وبداية تطبيق نظام جبائتك للتحصيل الضريبي.

استمرت الحصيلة الضريبية بالزيادة الى غاية سنة 2020 أين نلاحظ انخفاض كبير في قيمة الحصيلة الضريبية الإجمالية مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت نسبة هذا التراجع 25,09%، يرجع هذا الانخفاض الى جائحة كوفيد19 التي أدت الى انخفاض في الأداء الاقتصادي، لترتفع بعدها سنة 2021 بـ 669,2 مليار دج ما يقارب 16,65%، وتليها سنة 2022 بارتفاع قدر بـ 2123,6 مليار دج ما يعادل 45,29% وهي قفزة عالية بقيمة بالغة الأهمية، ثم استمرت بالارتفاع سنة 2023 بفارق 755 مليار دج أي بنسبة 11,52%، والارتفاع الملاحظ والمهم في السنتين الأخيرتين يوافق التطبيق الشبه الكلي والواسع للرقمنة في جميع المديريات الضريبية الجهوية والولائية وحتى المراكز الجوارية للضرائب.

2.3 تقسيم الإيرادات الجبائية حسب مصدرها:

تنحصر الإيرادات الجبائية بين الجباية البترولية والجبائية العادية (الجبائية خارج المحروقات) وعادة ما تكون للجبائية البترولية أهمية كبيرة والحصة الأكبر من إجمالي إيرادات الميزانية العمومية، ومما لاشك فيه أيضا أن الإيرادات الجبائية العامة هي الأخرى عنصر فعال وركيزة أساسية تساهم في إيرادات الميزانية العامة بنسبة كبيرة إذ تسعى الجزائر دائما الى تحسين ورفع هذه الإيرادات لتفادي الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية وذلك من خلال عصنة النظام الضريبي والقيام بجملة من الإصلاحات الضريبية تشمل القوانين والتشريعات وإعادة هيكلة وتنظيم هيكلها الإدارية.

الجدول 2: تطور الإيرادات الجبائية الإجمالية للفترة الممتدة من 2015 الى سنة 2023 الوحدة: مليار دج

السنوات	الجبائية البترولية	نسبة التغير في الجبائية البترولية	الجبائية العادية	نسبة التغير في الجبائية العادية	المجموع
2015	1 722,90	-	2 354,70	-	4 077,60
2016	1 682,60	-2,34%	2 482,20	5,41%	4 164,80
2017	2 127,00	26,41%	2 630,00	5,95%	4 757,00
2018	2 349,70	10,47%	2 711,80	3,11%	5 061,50
2019	2 518,50	7,18%	2 843,50	4,86%	5 362,00
2020	1 394,70	-44,62%	2 625,20	-7,68%	4 019,90
2021	1 927,10	38,17%	2 762,00	5,21%	4 689,10
2022	3 869,50	100,79%	2 943,20	6,56%	6 812,70
2023	4 101,70	6,00%	3 496,00	18,78%	7 597,70

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

التقارير السنوية لبنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels> (بنك الجزائر)

بيانات الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327> (الديوان الوطني للإحصاء)

الاطلاع على الجريدة الرسمية الخاصة بسنوات الدراسة (الجريدة الرسمية)

من خلال الجدول 2 نلاحظ أن الجباية البترولية تشهد تذبذب وعدم استقرار خلال سنوات الدراسة انخفضت بنسبة قليلة سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 (2,34%) أي تراجع بقيمة 40,3 مليار دج، ثم بدأت بالارتفاع التدريجي سنة 2017، 2018، و2019 بنسب متفاوتة، لتتخفص بعدها بشكل ملحوظ سنة 2020 الى 1 394,7 مليار دج أي بنسبة 44,62% وبقيمة

1123,80 مليار دج، ويرجع ذلك غالبا الى تقلبات سعر البترول وتزامنا مع جائحة كوفيد 19 التي تسببت في تذبذب النشاط الاقتصادي، لتعود بعدها بالارتفاع في السنتين الموالتين، إذ تضاعفت سنة 2022 حيث بلغت قيمة 3869,5 مليار دج، وارتفعت سنة 2023 بـ 6% أي بقيمة 232,20 مليار دج، ويرجع هذا غالبا الى ارتفاع أسعار النفط عالميا فبعد تعافي الاقتصاديات من جائحة كوفيد 19 زاد الطلب على مصادر الطاقة والتي أدت بدورها الى ارتفاع صادرات النفط والغاز في الجزائر والذي انعكس إيجابا على الجباية البترولية إضافة الى السياسة الحكومية الرامية الى تعزيز الإيرادات.

على عكس الجباية البترولية التي شهدت تقلبات ملحوظة فترة الدراسة فإن الجباية العادية تعرف نمو مستقرا عدا سنة 2020 بسبب تفاقم جائحة كوفيد 19، فنلاحظ أنها ترتفع بنسب متفاوتة خاصة السنتين الأخيرتين، ويرجع هذا للدور الفعال للإصلاحات الضريبية والسياسة المنتهجة من طرف الدولة لتحسين إيرادات الجباية العادية ونقص الاعتماد على الجباية البترولية كما السابق، ودور الرقمنة أيضا في تحسين التحصيل الضريبي إذ أصبح أكثر سلاسة وسهولة بالتحصيل والدفع عن بعد.

3.3 تقسيم إيرادات الجباية العادية:

تنحصر إيرادات الجباية العادية في ثلاث فئات رئيسية نوضحها في الجدول الموالي.

الجدول 3: تطور إيرادات الجباية العادية من سنة 2015 الى سنة 2023 الوحدة: مليار دج

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب الغير مباشرة	ضرائب ورسوم أخرى	المجموع
2015	1 034,50	829,10	491,10	2 354,70
2016	1 109,20	891,70	481,30	2 482,20
2017	1 207,60	991,00	431,40	2 630,00
2018	1 203,80	1 097,10	410,90	2 711,80
2019	1 264,70	1 134,10	444,70	2 843,50
2020	1 183,40	1 044,70	397,10	2 625,20
2021	1 193,20	1 155,20	413,60	2 762,00
2022	1 249,90	1 295,50	397,80	2 943,20
2023	1 562,00	1 399,10	534,90	3 496,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

التقارير السنوية لبنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels> (بنك الجزائر)

بيانات الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327> (الديوان الوطني للإحصاء)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إيرادات الجباية العادية في تحسن في فترة الدراسة ويمكن تفسير هذا التصاعد بحسن سير هيكلية الإدارة الجبائية وكفاءة التحصيل الضريبي بسبب رقمنة إدارة الضرائب التي سهلت عملية جباية الضرائب من ناحية التحصيل والدفع. ولتحليل الجدول أعلاه وبدراسة معمقة نوضح تغير كل ضريبة على مدار سنوات الدراسة، نلخصها في الجداول الموالية:

1.3.3 الضرائب المباشرة.

الجدول 4: تطور الضرائب المباشرة من 2015 إلى 2023 الوحدة: مليار دج

السنوات	الضرائب المباشرة	التغير في الضرائب المباشرة بـ "القيمة"	التغير بـ "%" "
2015	1 034,50	-	-
2016	1 109,20	74,70	7,22 %
2017	1 207,60	98,40	8,87 %
2018	1 203,80	-3,80	-0,31 %
2019	1 264,70	60,90	5,06 %
2020	1 183,40	-81,30	-6,43 %
2021	1 193,20	9,80	0,83 %
2022	1 249,90	56,70	4,75 %
2023	1 562,00	312,10	24,97 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة

من خلال الجدول 4 يتضح أن الضرائب المباشرة في اتجاه تصاعدي عام ارتفعت بقيمة 74,7 مليار دج سنة 2016 إذ بلغت 1109,2 مليار دج مقابل 1034,5 مليار دج سنة 2015، لترتفع بعدها سنة 2017 إلى 1207,6 مليار دج بفارق إيجابي بلغ 98,4 مليار دج تزامنا مع بداية التحصيل الرقمي، وتستمر في الصعود إلى غاية 2020 حيث سجلت انخفاض حاد بقيمة 81,3 مليار دج وبلغت قيمة الضرائب المباشرة لنفس السنة 1183,4 مليار دج ثم باشرت بعدها بالارتفاع المعبر لتصل إلى قيمة 1249,9 مليار دج سنة 2022، ثم انتقلت إلى 1 562,0 مليار دج سنة 2023 أي بفارق 312,1 مليار دج.

إن الضرائب المباشرة مرتبطة بالاقتطاعات من المصدر وغالبا الحجم الأكبر يخص الضريبة على الدخل الإجمالي وبالتالي الزيادة في الحصيلة الضريبية متعلقة بارتفاع الأجور أيضا، ناهيك عن دور الرقمنة هي الأخرى التي ساهمت في ارتفاعها وخاصة السنوات الأخيرة بعد الانتشار الواسع للرقمنة وتوسع نطاقها.

2.3.3 الضرائب الغير مباشرة:

الجدول 5: تطور الضرائب الغير مباشرة من 2015 الى 2023 الوحدة: مليار دج

السنوات	الضرائب الغير مباشرة	التغير في الضرائب الغير مباشرة بـ "القيمة"	التغير بـ "%"
2015	829,10	-	-
2016	891,70	62,60	7,55%
2017	991,00	99,30	11,14%
2018	1097,10	106,10	10,71%
2019	1134,10	37,00	3,37%
2020	1044,70	-89,40	-7,88%
2021	1155,20	110,50	10,58%
2022	1295,50	140,30	12,15%
2023	1399,10	103,60	8,00%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة

من خلال الجدول 5 يتضح أن الضرائب الغير مباشرة والتي تخص الضرائب على الاستهلاك هي الأخرى في اتجاه تصاعدي من سنة 2015 الى سنة 2019، إذ ارتفعت من 829,1 مليار دج سنة 2015 الى 1 134,1 مليار دج سنة 2019، وبالنظر الى فارق التغير في القيمة بين السنوات نلاحظ أن تحصيل الضرائب الغير مباشرة مرتفع سنة 2017 و2018 بقيمة 99,3 مليار دج و106,1 مليار دج على التوالي، وانخفض الفارق سنة 2019 الى 37,0 مليار دج، ثم تنخفض قيمة الضرائب الغير مباشرة سنة 2020 إذ بلغت 1 044,7 مليار دج مسجلة بذلك تراجع بقيمة 89,4 مليار دج عن سنة 2019، لتعود بالارتفاع مرة أخرى سنة 2021 بزيادة معتبرة قدرت بـ 110,5 مليار دج حيث بلغت بذلك قيمتها 1 155,2 مليار دج، وواصلت الزيادة بارتفاع معتبر في السنتين الموالتين مع بعض التحفظ سنة 2023 لتبلغ 1 399,1 مليار دج.

إذن الضرائب الغير مباشرة في تزايد عامة باستثناء سنة 2020 التي شهدت انخفاض حاد راجع لتفاجم جائحة كوفيد 19 ، ونفسر هذه الزيادة بالنمو الاقتصادي باعتبارها ضرائب على السلع والخدمات مرتبطة برقم الأعمال وأبرزها الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الأرباح هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرجع الى رقمنة إدارة الضرائب ببداية من سنة 2017 والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين الحصيلة الجبائية بتفادي البيروقراطية الإدارية بسهولة التصريح والدفع عن بعد، والتذكير بالزمانة الجبائية فبإسقاط سنوات الزيادة في التحصيل على تطور مشروع الرقمنة نلاحظ أن توسع هذه الأخيرة يقابله زيادة في الحصيلة الضريبية.

3.3.3 الضرائب الأخرى:

الجدول 6: تطور الضرائب والرسوم المختلفة من 2015 إلى 2023 الوحدة: مليار دج

السنوات	ضرائب ورسوم مختلفة	التغير في الضرائب والرسوم المختلفة بـ "القيمة"	التغير بـ "%"
2015	491,10	-	-
2016	481,30	- 9,80	%7,55
2017	431,40	49,90-	%11,14
2018	410,90	20,50-	10,71%
2019	444,70	33,80	3,37%
2020	397,10	47,60-	-10,70%
2021	413,60	16,50	4,16%
2022	397,80	-15,80	-3,82%
2023	534,90	137,10	34,46%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة

على عكس الضرائب المباشرة والغير مباشرة فإن الضرائب والرسوم المختلفة تشهد تذبذب وعدم استقرار من سنة 2015 إلى سنة 2020 إذ انخفضت من 491,1 مليار دج سنة 2015 إلى 397,1 مليار دج سنة 2020، لتنتعش بعدها فتشهد زيادة في السنوات التالية، إذ بلغت قيمتها 413,6 مليار دج سنة 2021 ووصلت إلى 534,9 مليار دج سنة 2023 أي بزيادة معتبرة. تشمل الضرائب والرسوم الأخرى الحقوق الجمركية والضريبة على الطابع والرسوم الأخرى غير موزعة لذلك نلاحظ هذا التذبذب في القيم خاصة بسبب التشريعات الضريبية والتي تتضمن الإعفاءات الجمركية مما يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية، في حين أن الرقمنة تساهم في زيادتها وهذا ما نلاحظه خاصة في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى توسع النشاط الاقتصادي وتحديث الرقمنة بإنشاء منصة طابعكم للتصريح والدفع الإلكتروني لمختلف رسوم الطابع.

وفي نفس السياق تتضح هيمنة الضرائب المباشرة على إجمالي الإيرادات الضريبية العامة أغلب سنوات الدراسة وخاصة في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 ويرجع ذلك إلى الاقتطاعات من المصدر والزيادة في الأجور، لتفوق بذلك الضرائب على السلع والخدمات بالرغم من أن هذه الأخيرة تشهد زيادة تدريجية على مدار هذه السنوات خاصة سنة 2017 و 2018، في حين أن الضرائب الأخرى والتي تندرج ضمنها الرسوم الجمركية عرفت انخفاضا كبيرا ويعود ذلك غالبا إلى تراجع الواردات من السلع والإعفاءات من الحقوق الجمركية، نلاحظ سنة 2021 أن نسبة الضرائب المباشرة انخفضت من 45,08% إلى 43,20% لتفقد بذلك 1,88% أما الضرائب الغير مباشرة اكتسبت 2,02% إذ ارتفعت من 39,8% إلى 41,82% في حين أن الضرائب الأخرى واصلت الانخفاض حتى هذه السنة (2021)، على غرار السنوات السابقة تشهد سنة 2022 سيطرت الضرائب المباشرة على الإيرادات الضريبية بنسبة 44,02% إذ اكتسبت 2,2% لتفوق الضرائب المباشرة والتي سجلت 42,47% لتفقد بذلك 0,73% وأيضا تراجعت الضرائب الأخرى بـ 1,45% فبلغت نسبتها 13,52% لتبدأ بالتعافي سنة 2023 حيث اكتسبت 1,78% مسجلة نسبة 15,30%، وفي نفس السنة شهد ارتفاع الضرائب المباشرة إلى 44,68% لتفوق بذلك الضرائب الغير مباشرة والتي قدرت نسبتها 40,02%.

عموما فإن الإيرادات الضريبية العامة في تحسن بشكل ملحوظ إذ تشهد زيادة على أغلب سنوات الدراسة خاصة سنة 2017 مع بداية تطبيق التحصيل الإلكتروني، والسنتين الأخيرتين 2022 و2023 أين توسع نطاق تطبيق رقمنة إدارة الضرائب، مع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض الحاد سنة 2020 والعائد الى جائحة كوفيد 19 ونفس الملاحظة بالنسبة لهيكلية الإيرادات الضريبية مع الأخذ بعين الاعتبار التحسن المحسوس في تحصيل الضرائب الغير مباشرة والذي يوضح تحسن التحصيل الضريبي والسياسة الضريبية السلسلة التي سنت العديد من التسهيلات والاعفاءات الضريبية ساهمت في زيادة الامتثال الضريبي والحد من التهرب نوعا ما، مع القفزة النوعية التي عرفتتها الرقمنة السنوات الأخيرة والتي نلاحظ أنها ساهمت بشكل كبير في ارتفاع الوعاء الضريبي وبذلك الزيادة في التحصيل الضريبي لمختلف الضرائب والرسوم.

4. خاتمة:

في خضم التحولات التكنولوجية العالمية والاقتصاد الرقمي أصبحت رقمنة إدارة الضرائب ضرورة ملحة للدول، والجزائر كغيرها من الدول تسعى للحاق بالتحول الكبير الذي يشهده العالم المعلوماتي والحوسبي، إذ تسعى جاهدة لرقمنة اداراتها بما فيهم إدارة الضرائب، ومن خلال دراستنا حاولنا التعرض الى أحد المواضيع الرائجة والخاصة بالتحصيل الإلكتروني، فتنبينا مشروع رقمنة إدارة الضرائب وأبرز التحولات الرقمية التي جسدها المشروع باعتبار الجزائر قطعت شوطا كبيرا في رقمنة إدارة الضرائب ولا زالت الى اليوم تسعى الى تحسين ورفع كفاءة الخدمات المقدمة.

من جهة أخرى ولإسقاط الجانب النظري على التطبيقي فقد ارتأينا الى دراسة تحليلية لمعرفة دور الرقمنة في الرفع من الحصيلة الجبائية بالاعتماد على الاحصائيات السنوية الصادرة في المواقع الوطنية الرسمية قبل وبعد تطبيق الرقمنة إذ امتدت سنوات الدراسة من سنة 2015 الى سنة 2023 مع الأخذ بعين الاعتبار أن بداية التحصيل الإلكتروني كانت سنة 2017 في بعض المديريات فقط كمرحلة أولى قبل تعميمه.

اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا تبين أن رقمنة إدارة الضرائب لم تعمم على جميع المصالح الضريبية، فهي تسهل عملية التحصيل والدفع الإلكترونيين وبذلك تخدم مصلحة التحصيل فقط وتسهل على المكلفين بالضريبة الادلاء بتصريحاتهم وتسديدها، ولم يتم تطبيقها في باقي مصالح إدارة الضرائب لتسهيل وتحسين أداء تسيير الملفات الجبائية والرقابة من قبل أعوان الضرائب، وهذا ما يفند الفرضية الأولى للدراسة باعتبار تطبيق الرقمنة هو تطبيق جزئي اقتصر على التصريحات والتحصيل الضريبي دون تعميمها على باقي المصالح الحيوية في الإدارة الجبائية.

الملاحظ أيضا أن الحصيلة الجبائية خلال فترة الدراسة في تحسن وارتفاع ملحوظ خاصة مع بداية 2017 أي مع بداية التحصيل الإلكتروني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف القاهرة لجائحة كوفيد 19 وبالتالي تأكيد الفرضية الثانية للدراسة فقد ساهمت الرقمنة في الرفع من الحصيلة الجبائية كونها من أولويات إدارة الضرائب ودعم الخزينة العمومية على حد سواء.

رقمنة إدارة الضرائب أدت الى تحسن ودعم الحصيلة الجبائية من خلال تعميم الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقة الذهبية أو بطاقة الدفع الإلكتروني "بطاقة ما بين البنوك" (CIB)، الأمر الذي سهل على المكلفين عناء التنقل الى المديريات والمصالح الضريبية التابعين لها وبالتالي تسديد ضرائبهم بكل سلاسة.

قد توصلنا الى جملة من النتائج كالتالي:

تبني نظام رقمنة إدارة الضرائب مر على مراحل بداية من سنة 2017 ثم تم تعميمه على كافة المديرية الضريبية والمراكز الجوارية للضرائب تقريبا ومزال الى اليوم يعمم على باقي المراكز الضريبية.

رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة في رقمنة إدارة الضرائب إلا أنه لم يتم تعميم الرقمنة على كافة المصالح الضريبية بل اقتصر على مصلحة التحصيل فقط باعتبار أن الرقمنة مست الى الآن التصريحات الالكترونية والدفع عن بعد، ومازالت بعيدة عن التغطية الشاملة لكافة مصالحها خاصة من جهة تسيير الملفات الجبائية والرقابة.

إن الحصيلة الجبائية الاجمالية في تزايد خلال سنوات الدراسة خاصة بعد تطبيق التحصيل والدفع الالكتروني الذي سهل على المكلفين تسديد إقرااتهم.

تظهر الجهود المكثفة والمبذولة من طرف الحكومة في تحسين الإيرادات الضريبية وزيادة التحصيل الضريبي، إذ نجحت في ذلك من خلال رقمنة مديرياتها العامة ومراكزها الجوارية وتوسيع نطاق تطبيقها وإعادة هيكلة مصالحها الضريبية، والقيام بجملة من الإصلاحات في التشريعات الجبائية في شكل إعفاءات وتسهيلات في العديد من القطاعات، وانخفاض البيروقراطية الإدارية بالتعاملات عن بعد، كل هذه عوامل ساهمت في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة في الوعاء الضريبي وبالتالي كفاءة التحصيل الضريبي من خلال الرفع في معدل الامتثال الضريبي وتسهيل إجراءات الرقابة وبالتالي التقليل من حدة التهرب الضريبي،

تعتبر الرقمنة قفزة نوعية وخطوة بالغة الأهمية إذ تشهد منذ تطبيقها سنة 2017 زيادة في نسبة التحصيل فهي تعمل على ربح الوقت والجهد وتقليل الأخطاء البشرية والنفقات، وزيادة الشفافية وسهولة تقديم الاقراوات الضريبية، مما وسع الوعاء الضريبي وعزز الامتثال الضريبي وسهولة تتبع المعاملات المالية،

بالرغم من أن بؤادر مشروع الرقمنة ظهرت منذ سنة 2008 الى أن تجسيده على أرض الواقع أخذ وقتا كبيرا ولا زال الى اليوم في تطور مستمر، مما يزيد من الأعباء الحكومية.

يواجه النظام الضريبي الالكتروني معوقات عديدة، من الناحية القانونية إذ يفتقر الى النصوص التشريعية التي تلم بجوانب الإدارة الإلكترونية والتي توجه أعوان الضرائب وتحميهم في أداء وظائفهم وخاصة إلزامية المعاملات الإلكترونية لسهولة تتبع المكلفين بالضريبة، وأيضا من ناحية الوسائل المادية إذ تعاني الإدارات من نقص في المرافق والتجهيزات المكتبية مما يعرقل أداء وظائفهم، ومن جهة الموارد البشرية من جانب التأطير والقيام بالدورات التكوينية لتأهيل العنصر البشري وتمكينه من سهولة التعامل مع الأنظمة الرقمية وإدارة المخاطر المحيطة بها.

التوصيات:

يجب تبني استراتيجية وطنية للانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الرقمية تشمل التحديثات التشريعية والتقنية والدعم المالي من أجل فعالية المشروع، لتغطية الثغرات في النظام الضريبي، وتعزيز الأمن السيبراني،

تطوير البنية التحتية الرقمية وتحديث الوسائل والتقنيات منها شبكة الانترنت لضمان تغطية شاملة لكافة التراب الوطني لنجاح المشروع، مع التقييم المستمر والدائم، وتحديث النظام المصرفي للزيادة في بطاقات الدفع الالكتروني.

يجب تبني الرقمنة في الجانب الرقابي من أجل تعزيز وتسهيل عملية الرقابة الجبائية وبالتالي التقليل من حجم التهرب الضريبي، العمل على توعية المكلفين بالضريبة للتفاعل الإيجابي مع التحول الرقمي، وتدريب أعوان الضريبة على التقنيات والأنظمة والبرمجيات الحديثة لربح الوقت والجهد،

الربط بين كافة المديرية التابعة لوزارة المالية من أجل سهولة الرقابة وتبعية السيولة وبالتالي الحد من التهرب الضريبي.

5. قائمة المراجع:

● المؤلفات:

- عبد الباسط علي الزبيدي. التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الجبائي. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع. (2014).

● المقالات:

- سهام عباد. الإدارة الضريبية في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التفعيل. مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، 04(01)، 59-76. (2022).
- حميدوش علي، و حميد بوزيد. اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة " المتطلبات والعوائق " تجارب دولية -"دروس وعبر". المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 08(01)، 41-60. (2020).
- قوادري محمد. رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 06(02)، 235-248. (2022).
- Ofurum, C. N., Amaefule, L., Okonya, B., & Amaefule, H. Impact of E-Taxation on Nigeria's Revenue and Economic Growth: A Pre – Post Analysis. *International Journal of Finance and Accounting*, 07(02), 19-26. (2018).
- فتيحة صالي، و يوسف قاسي. تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، 06(02)، 31-46. (2021).
- بن عروس حمزة، و صبرين بوعزة. واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية. مجلة أبعاد اقتصادية، 10(01)، 20-37. (2020).
- مواقع الانترنت:
- المديرية العامة للضرائب. (2023). جبايتك.
- بنك الجزائر: https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/presentation.html#juridiqu (consulté le 06/09/2024).
- الديوان الوطني للإحصاء: <https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels> (consulté le 20/10/2024).
- الجريدة الرسمية: <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> (consulté le 25/10/2024).
- الجريدة الرسمية: <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> (consulté le 27/10/2024).